والثاني ربا اليد كبيع بان قوله او مؤخرا خبر ابي زهير الاول اي استحقاقا فيضمن ربا النسا واذ اجتمعا مع تاخير مقطوعا على عقد اقتضى ان التاخير قرض وان بيع الطعام بالنقد والاصل فيه ما ذكر الربا بالمد وقد يقصر ثلاثة كانية واحل الله البيع وحرم الربا هذا دليله من الكتاب ومن السنة اخبار مسلم في صحيحه عن جابر لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا بالنصب مفعول لعن وما بعده بالنصب كذلك عطفا عليه فالاصل من يعطي المال ليأكل زيادته وموكله هو من يأخذ المال ليه فم زيادته وكاتبه وشاهديه بالافراد قال في شرح الاعلام وفي رواية وشاهدي بالتثنية وذلك حرام الاجماع على عقد الربا ومثله كل باطل قال الشيخ الزيادي والذي في مسلم وشاهديه بالتثنية ومثله في متن الاعلام قال فيه وهو المذكور وورث سواء في اللعن ولا تفقد الاجماع عليه كما مر نعم ان الكبير قال الشيخ الرملي قال الماوردي ولم يحل في شريعة قط ولم يوجد ذلك فيها عيانا بالحرب الا اكله لقوله تعالى وأخذهم الربا وقد نهوا عنه اي في الكتب السابقة وهذا اقبل انه علامة على سوء الخاتمة كما يدل الوبا الله تعالى فانه وجد فيها الهذا ان يذكر اي في الحديث السفر وفي قوله من عاد الى وبا تقدم انه شاذ ملحق قال الشيخ الشعراوي وهذا الوبا اينه وظاهر الاخبار هنا انه اعظم انواع الزنا وانه اسر قوب الخمر وليس كذلك كما تقدم وهو اي الربا ثلاثة انواع احدها ربا الفضل وهو البيع مع زيادة احد العوضين على الاخر كدرهم بدرهمين ومنه ربا القرض وهو ان يشترط فيه نفع للمقترض ومن ثم قال كل قرض جر نفعا فهو حرام اي غير نحو الرهن والثاني ربا النسا وهو البيع مع تاخير تبضهما او بقاء قبض احدهما مجلس العقد فلا التفاتي والثالث ربا النسيئة بفتح النون والمد الاجل وهو البيع بالنسيئة البيع لاجل معلوم اي بشرط في احد العوضين اجل وهما مجهولان عليكرمها قال شيخنا والنسا بالقصر مرض مخصوص يعرف بقال النسا في وركه الانسان والفصد لهذا الباب اي باجل الربا بيع الربوي وما يعتبر فيه زيادة عوض معلوم من كون المبيع طعاما وقد اشار به الى ان الترجمة للمفسر بقوله عقد على عوض يتضمن ان الربا الاعلى لعقود الفاسدة وهو ما اختل منها شرط من الشروط مع ان المتن فيما سيأتي تكلم على العقود الصحيحة منطوقا فيها اذا وقعت

وكذا قوله تعالى وذروا ما بقي من الربا وقوله لانا نأكل الربا اضعافا مضاعفة

قبل الاجماع

الشروط

الشروط الثلاثة وهي الحلول والتقابض والمماثلة ومفهوم ما فيها اذا فقدت الشروط او بعضها فانه يأتي ان اقتضته الترجمة ليس مرادا فاكتفى بما يفهم منه ذلك وهذا بعيد انه اذا لم يوجد المحصور فيه الذي هو النقد والمطعوم فالربا يتحقق دون الآخر ومن ثم يعد يتضح انتفاء كونه ربويا ايضا فاعلم فيه مسامحة قاله الشيخ ابن قاسم قال شيخنا ويمكن ان يجاب بان قوله انما يجرم الربا اي انما يوجد الربا المحرم اي فالمحصور فيه وجود الحرمة او ان المراد بالربا الربا المقصود الذي هو الزيادة وقوله وعقد اي ذهب وفضة هذا هو الربا الشرعي ويكون في الكلام استخدام والضمير في كلام المصنف حرم حقيقة وهو اثبات الحكم لمعين ونفيه عن كل ما سواه والحصر الاضافي اثبات الحكم لمعين او نفيه عن معين اخر انتهى وقدم النقد على ما قصد للطعم مراعاة للحديث الآتي الدال على ذلك وعكس في الاصل نظرا الى ان الكلام في الطعام اكثر واما قولهم ان تقديم ما يقل الكلام عليه اولى انما هو بحسب المقاصد ولو كان غير مطعوم بين كحلي ونقر بخلاف العروض كالفلوس التي تضمنت من النقاص وان راجت وذلك اي كون النقد ربويا لعلة الثمنية الغالبة ومن غير الغالب ان تكون الثمنية غيرها ولم يعبر عنها اي عن علة الثمنية ايضا بجوهرية الاثمان عليها اي لغالب التعبير عنها بذلك ومن عبر لغالبه ان يعبر عنها بالثمن الداخلة عليه التاء الشامل للعروض لان الجوهرية فيه وهي كونه متفقة عند الرغبة وكذا الماجرم فيما قصد للطعم اي الطعمية قصدا طعم بكسر الطاء المهملة بطعم هنا اي اكل قال الشوبري يجوز ان يكون تفسير اللطعم الذي هو طعم انظر ايها اولى وذلك اي ما قصد للطعم اي طعم الآدمي ان يكون الظهر مقاصده اللطعم وان لم يوكل الان كالبلوط فجرله ثمر كما نوا يقتاتونه قوتا ما قاله في القاموس ويقال له الآن ثمر الغوار وعنب الاعياب والبلوط بوحدة مفتوحة ولام مضمومة فمثناة تحتية بوزن يقشره والطرنوث بطا مهملة مضمومة وراء مهملة ساكنة فنون فمثلثة بوزن الطرنوث نبت يوكل وان لم يقتات وانواعه كثيرة والصعتر وهو من التفيح والورد والتراب الارمني وهو ضرب طين احمر يكسر الهمزة واليم تاله النووي وقال الدميري بفتحها منسوب الى ارمينية

وهو شجر له حمل